اكد انه اصدر الاحكام بالاعدام استنادا لاعترافات المتهمين بمحاولة اغتيال صدام

البندر: اطراف من المحكمة ساوموني لاكون شاهدا ضد صدام او يدبروا لي قضية

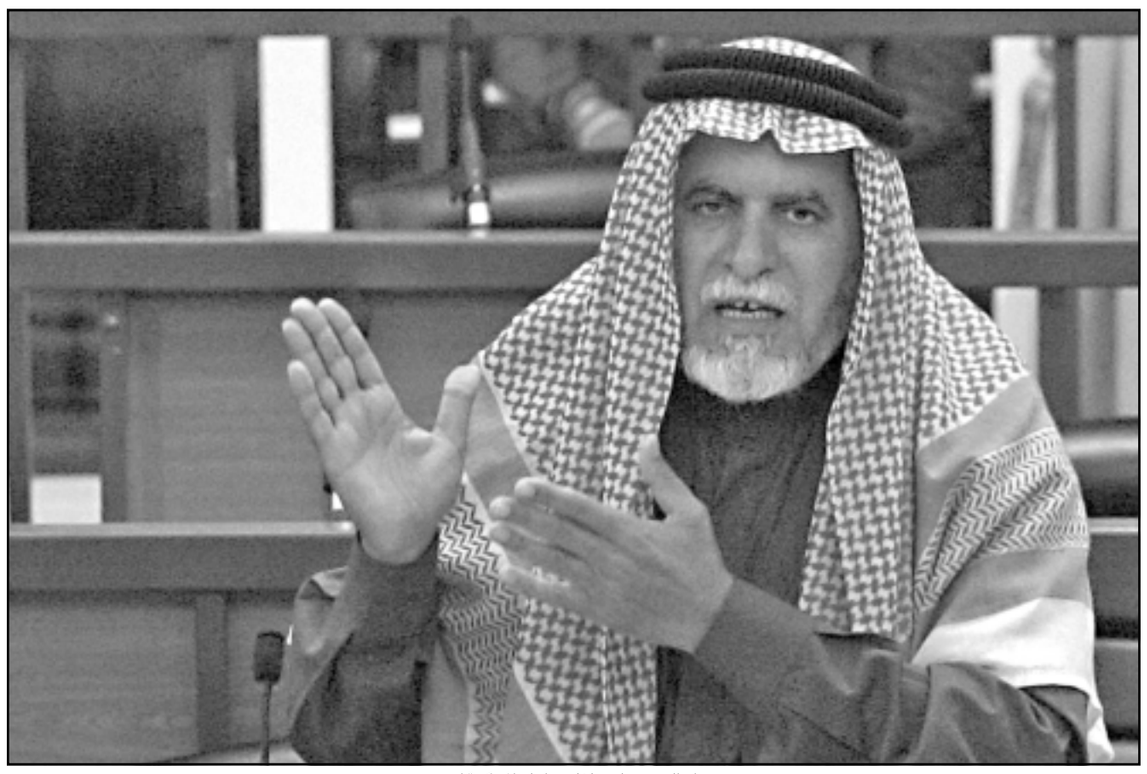

عواد البندر يدلي بافادته امام المحكمة امس

بغداد ـ «القدس العربي» ـ من ضياء السامرائي:

رفع القاضي رؤوف عبد الرحمن الخميس، جلسة محاكمة الرئيس العراقي السابق صدام حسين وسبعة من معاونيه، المتهمين في قتل 148 شيعيا عقب محاولة فاشلة لاغتيال صدام عام 1982 في بلدة «الدجيل»، الى الأربعاء المقبل، بعد مساءلة استمرت قرابة الساعتين، بين الادعاء وعواد حمد البندر، رئيس محكمة الثورة السابق، وأحد أعوان صدام السبعة.

وكانت المحكمة قد استمعت في جلسة امس الى افادة عواد البندر، أحد مساعدي رئيس النظام السابق والذي كان يشغل منصب رئيس محكمة الثورة والتي أصدرت أحكامها بحق المتهمين بقضية الدجيل.

كانت محكمة الثورة قد أصدرت آنذاك حكما بالاعدام ضد جميع الأشخاص المتهمين بقضية الدجيل والبالغ عددهم 148 شخصا.

وقد طالب عواد البندر من المحكمة احضار ملف محاكمة قضية الدجيل لمناقشته أمام المحكمة لكن القاضي تجاهل طلبه.

ودافع البندر الذي شغل منصب رئيس محكمة الثورة للفترة 1983 ـ 1991 اثناء فترة حكم صدام، عن الاجراءات القانونية والقضائية التي اتبعتها المحكمة ضد المتهمين الـ148 من أبناء بلدة الدجيل الذين اتهموا بتنفيذ عملية لاغتيال صدام في عام 1982 عندما كان موكبه مارا بالبلدة.

وقال البندر الحاصل على شهادة البكالوريوس في القانون من جامعة بغداد في عام 1967 «ان محكمة الثورة كانت قانونية وعادلة، والدليل ان المحكمة كانت تعيد النظر في كل قضية لا تقتنع بالنتائج التي تصل اليها... وان المحكمة كانت تنظر للمتهم كأمانة وباخلاص... وكنا نفرح عندما يخرج المتهم بريئا».

وطلب البندر من رئيس القضاة رؤوف عبد الرحمن مرارا احضار ملف القضية، وقال «أشعر بظلم عندما تكون الاضبارة غير موجودة لأنها دليل براءتي».

وأضاف البندر مخاطبا القاضي «لماذا لا تجلبون الاضبارة (ملف القضية) لكي نناقش الموضوع؟».

ولم يرد القاضي عبد الرحمن على طلب البندر وتجاهل دعواته المتكررة.

وقال البندر «ان جميع المتهمين الـ148 الذين أحيلوا الى محكمة الثورة آنذاك والذين حضروا اليها ثبت انهم كانوا مشتركين في محاولة (اغتيال صدام) وحكم عليهم (بالاعدام).. بعد أن ثبت للمحكمة من خلال اعترافاتهم انهم كانوا مشتركين في العملية».

وأضاف البندر ان «قراري الحكم والادانة الخاصين بقضية الدجيل والصادران من محكمة الثورة يشيران بوضوح الى اعتراف المتهمين في مرحلتي التحقيق والمحاكمة باشتراكهم في مجموعة مسلحة واتخاذهم من بساتين الدجيل وكرا لهم ولاجتماعاتهم».

وقال البندر «ان المتهمين آنذاك اعترفوا على التربص على حياة رئيس الدولة بالسلاح وقيامهم بالترصد بالمراقبة لتحركاته وقيامهم فعلا بالتصدي لموكب رئيس الجمهورية عند زيارته لمدينة الدجيل عام 1982 بقصد اغتياله».

وأضاف «ان ذلك تم بدفع وتوجيه من حكومة ايران لاسقاط نظام الحكم في العراق ولتمكين الجيش الايراني من احتلال العراق وهزيمة الجيش العراقي الذي كان يقود حربا دفاعية مع ايران».

وأوضح البندر ان قرارات محكمة الثورة التي حُلت في العام 1991 «كانت وحسب القانون العراقي قابلة للطعن.. من قبل الدائرة القانونية التابعة لديوان رئاسة الجمهورية.. والتي كان لها حق النقض واعادة المحاكمة.. عن طريق تقديم المشورة لرئيس الجمهورية». واعتذر البندر عن الاجابة على عدد من الأسئلة وجهها اليه القاضي معللا قوله بان الحدث مضى عليه «أكثر ما يقارب من ربع قرن».

وقال البندر ان اطرافا في المحكمة ساوموه، اثناء التحقيق الابتدائي معه «وقالوا لي اما ان تكون شاهدا أو نُدبر ضدك قضية».

وأضاف مخاطبا القاضي «لقد أخبرتك بذلك.. وهذه هي القضية التي دبروها ضدي».

وقدم ممثل الادعاء وثيقة عرضها على المحكمة قال انها كُتبت من قبل «لجنة شكلت عام 1978 بموجب أمر اداري من دائرة المخابرات آنذاك».

وتنص (الوثيقة) في احدى فقراتها «باحالة 148 شخصا الى محكمة الثورة والحكم عليهم بالاعدام وتمت المصادقة بالاعدام».

وأضاف ممثل الادعاء «بينما تشير الفقرة الثالثة (من نفس الوثيقة) الى ان 46 كانوا ضمن المدانين وصدرت احكام الاعدام ضدهم... وتمت تصفيتهم أو ماتوا خلال التحقيق».

وفي مشادة كلامية بين فريق الدفاع والادعاء العام، اتهم فريق الدفاع الادعاء العام «بالانتقائية» في عرض الوثائق، وقال احد المحامين ان الادعاء العام يقوم «بانتقاء الوثائق وعرضها أمام المحكمة».

ورفض الادعاء العام هذه الاتهامات.

وفي مداخلة للقاضي عبد الرحمن قال مخاطبا البندر عندما كان يحتج على ملاحظات كان يقوم بها الادعاء العام ان بعض الملاحظات لا تخص شخصا بعينه «لأننا نحاكم مؤسسة وليس شخصا، وصيغة الخطاب ليست موجهة (دائما) ضدك».

من جهة أخرى اعتبر محامي الدفاع عن المتهم عواد البندر محاكمة موكله غير قانونية. وتساءل: «كيف يجوز ان تحاكم محكمة محكمة أخرى»؟ في اشارة منه الى ان موكله كان يرأس محكمة الثورة.

وأكد محامي البندر: «ان الذين تم اعدامهم في قضية الدجيل اعترفوا بقيامهم بمحاولة اغتيال رئيس الجمهورية وبانتمائهم الى حزب الدعوة المحظور». مضيفا: «ان كلتا الحالتين عقوبتها الاعدام».

على صعيد متصل طلب المتهم عواد البندر من رئيس المحكمة توفير الحماية القانونية له. كما كرر دعوته لجلب الاضبارة الخاصة بقضية الدجيل وقال البندر: «ان محاكمة المتهمين في قضية الدجيل استمرت ستة عشر يوما».

وأضاف في افادته: «ان المحكمة كانت تواصل جلساتها منذ التاسعة صباحا وحتى منتصف الليل».

كما نفى عواد البندر ان يكون قد حكم على متهمين في قضية الدجيل دون سن الثامنة عشرة.

وقال في افادته: «ان هويات الأحوال المدنية التي قدمها الادعاء العام بشأن وجود أشخاص قصر من بين المتهمين الذين تم الحكم عليهم هي هويات مزورة».

وكان الرئيس العراقي صدام حسين كرر في جلسة الأربعاء، اتهاماته لوزارة الداخلية العراقية (باقر صولاغ) بأنها تقتل الآلاف من العراقيين في الشوارع وتعذبهم وأن أحداً لا يسألها عما تفعله. وحينما قاطعه القاضي رد قائلاً «انه اذا كان يخشى وزير الداخلية فهو لا يخيفه».

وشكك صدام في الوثائق المقدمة من قبل الادعاء، مشيراً الى أنه من السهل تزوير الوثائق بواسطة التقنية الحديثة، وأشار الى أن هناك مستندين يظهران توقيعين غير متشابهين له.

كذلك اتهم فريق الدفاع عن صدام، الادعاء بتقديم وثائق كأنها كتبت بخط رجل واحد، وهو ما أثار حنق الادعاء وغضبه. كما بدا صدام يحاكم القاضي على ماضية وهيئة الدفاع عن مساعدة الاحتلال في تسييس المحاكمة من اجل النيل منه لا أكثر.

وزير العدل العراقي ينتقد اجراءات محاكمة صدام

■ بغداد ـ قنا: انتقد عبد الحسين شندل وزير العدل العراقي الاجراءات القانونية التي اتبعتها المحكمة الجنائية الخاصة في جلسة امس في محاكمة الرئيس العراقي السابق صدام حسين في قضية الدجيل.

وقال شندل في تصريح لراديو (سوا) انه لم هناك ضرورة لهذه الجلسة بالنسبة للمتهم الرئيسي صدام حسين وتدوين اقواله للمرة الثانية. وانه كان على المحكمة انجاز خطة ما قبل اصدار القرار وهو الطلب من الادعاء العام تقديم مطالعته ومن ثم الطلب من وكلاء دفاع المتهم تقديم مطالعتهم واخيرا يبقى المتهم ان كان لديه اقوال.

وقال شندل ان صدام استغل هدوء المحكمة والسماح له بالكلام لان تسير بصورة طبيعية فسمحت له بذلك وبدأ يتحدث بصورة طبيعية وكان من المفروض ان يكون ذلك في الجلسة الاخيرة حيث من حق المتهم ان يتكلم اما وانه قد دونت اقواله اكثر من مرة فاعتقد ان هذا غير وارد.

وفي تعليقه حول مطالبة صدام باستقدام خبراء عرب للتأكد من اعمار المعدومين في قضية الدجيل قال الوزير العراقي ان ذلك الامر متروك للمحكمة. مضيفا انه حتى في المحاكم العادية يطلب المتهم اضافة خبراء لانها مسائل فنية والمتهم يعلم ان طلباته هذه من اجل التأخير وبالتالي دفع المحكمة الى اتجاه اخر وخير دليل على ذلك ان وكلاء المتهم في كل جلسة يطلبون من رئيس المحكمة خبراء.

الجيش الامريكي يعلن اعتقال «ابو ايمن» مساعد الزرقاوي

■ بغداد ـ اف ب: اعلن الجيش الامريكي في بيان امس الخميس ان القوات العراقية اعتقلت قبل شهر مساعداً لابو مصعب الزرقاوي كان مسؤولا في المخابرات ابان النظام السابق، ويشتبه بانه خاطف الصحافية الايطالية جوليانا سيغرينا.

وقال البيان ان «القوات العراقية اوقفت محمد هلال حماد العبيدي الملقب بأبي ايمن في السابع من اذار/مارس الماضي وتلقى المحققون النبأ بانتظار نتيجة فحص الحمض النووي الريبي الذي اكد هويته».

وتابع ان «العبيدي اعتقل في منطقة المحمودية (30 كم جنوب)» التي تقع ضمن «مثلث الموت» وتضم اليوسفية واللطيفية والاسكندرية وجرف الصخر حيث تكثر عمليات الخطف والقتل.

واضاف البيان ان «ابو ايمن المساعد السابق لرئيس جهاز المخابرات في عهد النظام السابق كان قائد الجيش الاسلامي السري في منطقة شمال بابل واقام علاقات قوية مع ابو مصعب الزرقاوي زعيم تنظيم القاعدة» في بلاد الرافدين.

وتابع ان «ابو ايمن هو المشتبه به الرئيسي في عملية خطف الصحافية الايطالية جوليانا سيغرينا كما انه المشتبه به الرئيسي في عمليات خطف وقتل رهائن عدة في العراق».

واضاف ان «القبض على ابو ايمن كان نتيجة مطاردة مشتركة للاستخبارات العراقية واجهزة استخبارات اخرى من قوات التحالف».

وكانت الصحافية سيغرينا خطفت في شباط/فبراير 2005 في العراق وافرج عنها بعد شهر من ذلك في آذار/مارس من العام نفسه.

واكد البيان ان «اعتقال السوري ابو قتادة مساعد ابو ايمن في 27 كانون الاول/ديسمبر الماضي ادى الى كشف معلومات قيمة جدا حول اعمال شبكة الاخير».

واضاف ان «ابو قتادة ارهابي مطلوب بتهمة قتل اثنين من كبار المسؤولين العراقيين وقتل عدد من سائقي الشاحنات من اجل استخدامها في هجمات».

العثور على ثمانية مقابر جماعية في كركوك

■ كركوك (العراق) ـ اف ب: اعلن مكتب الاعلام المركزي للاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة رئيس الجمهورية جلال طالباني امس الخميس العثور على «ثماني مقابر جماعية» في كركوك (255 كلم شمال بغداد) تضم رفات «حوالى الف شخص».

واكد المكتب «العثور على ثماني مقابر جماعية في قريتي العصري وتوبزاوة (25 كلم غرب كركوك)».

واضاف انه «من المتوقع ان تحوي كل المقابر رفات حوالى الف شخص»، موضحا ان «مكتب حقوق الانسان التابع للحزب بدأ اتصالاته مع القوات الامريكية لترتيب الاجراءات اللازمة لحماية هذه المقابر».

وتابع ان «غالبية الضحايا هم من الاكراد، بالاضافة الى عدد من المسيحيين والتركمان من قرى كانت تقطنها غالبية كردية».

ورجح البيان ان يكون بين «الضحايا شيعة قمعوا ابان انتفاضة الجنوب عام 1991».

وقد عثر على مقبرتين جماعيتين قبل اسبوع في مكانين منفصلين جنوب الناصرية (385 كلم جنوب بغداد).

وعثر على العديد من المقابر الجماعية في شمال العراق وجنوبه حيث تقدر جهات ناشطة في هذا المجال ان عدد ضحاياها يتجاوز 300 الف شخص.

قائمقام الفلوجة يتهم مجموعات «الثياب السود» بقتل ابناء المدينة

■ الفلوجة ـ اف ب: اتهم قائمقام مدينة الفلوجة امس الخميس مسلحين «يرتدون ثيابا سوداء او زي الشرطة» بقتل عدد من ابناء المدينة في بغداد مؤخرا وناشد العرب التدخل لمساعدة العراق «ضحية اجندة سياسية تساندها بعض دول الجوار».

واضاف ضاري عبد الهادي الزوبعي في بيان ان «اشخاصا يرتدون ملابس سوداء احيانا ومسلحين يرتدون زي الاجهزة الامنية العراقية يقتلون الناس اضافة الى اخرين يديرون مكاتب قتل وتمثيل بالجثث في وسط بغداد».

وشيعت الفلوجة قبل ايام جثامين سبعة اشخاص بينهم ثلاثة من عائلة واحدة كانوا قتلوا في بغداد فضلا عن «وصول اكثر من 270 عائلة سنية هاجرت من منازلها في بغداد الى الفلوجة»، وفقا للبيان.

وناشد الزوبعي الدول العربية «تقديم المساعدات للعراق الجريح الذي وقع ضحية الاجندة السياسية التي تساندها بعض دول الجوار».

وحذر من ان ما يصيب العراق «سيصيب دول المنطقة برمتها لذا يجب التدخل وبسرعة بما يساهم في الحد من ذلك».

فتح مكتب للجامعة العربية في العراق الاسبوع المقبل

القاهرة ـ ا ف ب: أعلن الامين العام للجامعة العربية عمرو موسى امس الخميس ان البعثة الدبلوماسية للجامعة العربية في العراق ستفتتح الاسبوع المقبل.

وقال موسى للصحافيين ان «رئيس البعثة مختار لمان (مغربي) سيتوجه الاسبوع المقبل الى بغداد لفتح مكتب الجامعة العربية هناك وذلك تفعيلا للدور العربي في العراق».

وكانت القمة العربية التي عقدت في 28 و29 اذار/مارس الماضي في الخرطوم قررت اعتماد مليوني دولار امريكي لتغطية نفقات فتح مكتب الجامعة في العاصمة العراقية.

بريطاني يفضّل السجن على دفع الضرائب لتمويل الحرب في العراق

■ لندن ـ يو بي آي: أعلن مواطن بريطاني أنه يفضّل الذهاب إلى السجن بدلا من دفع الضرائب التي يعتقد أنها تموّل الحرب «غير الشرعية» في العراق.

وذكرت صحيفة «الإندبندنت» امس الخميس «إن روبين بروكس البالغ من العمر 52 عاما مثل أمام محكمة مدينة سويندون بعد أن رفض تسديد فاتورة مقدارها 580 جنيها استرلينيا من ضريبة الدخل ووصف الحجز المحتمل لممتلكاته بأنه مثل دية القتل».

ونسبت الصحيفة إلى بروكس قوله «لا أُريد أن أنتهك القانون وأُريد أن تساهم ضرائبي في خدمة التعليم والصحة والقانون والشرطة». غير أنه أضاف «لا أستطيع أن أدفع لآلة القتل الحكومية لأن حرب العراق غير شرعية وضد إرادة الشعب (البريطاني) والذي تظاهر بإسهاب ضد هذه الحرب لذلك امتنعت عن تسديد الضرائب منذ غزو العراق عام 2003». وأبلغت المحكمة بروكس الذي يعتقد أن حكومة بلاده تستخدم 10% من جميع الضرائب لتمويل الجيش «أن أملاكه ستُصادر في الخامس من مايو/أيار المقبل اذا فشل في تسديد ضريبة الدخل المفروضة عليه».

الجعفري متمسك بترشيحه لكنه مستعد للتنحي بطلب من البرلمان

■ بغداد ـ أف ب: جدد رئيس الوزراء العراقي المنتهية ولايته ابراهيم الجعفري امس الخميس تمسكه بترشيحه الى المنصب رغم مطالبته بالتنحي من قبل اصوات بارزة في الائتلاف الشيعي لكنه استدرك قائلا انه «سيتنحى» اذا طلب منه مجلس النواب ذلك.

وقال الجعفري للصحافيين «سأتمسك بنتيجة العملية الديمقراطية وارفض اي مساومة عليها (...) لم يعد امرا خافيا ان هناك وجهات نظر مختلفة داخل الائتلاف. الموقف الرسمي للائتلاف يعبر عنه المسؤولون (...) أما الاخرون فانهم يعبرون عن وجهات نظر شخصية».

لكنه اوضح ردا على سؤال «اذا طلب مني البرلمان التنحي فسأتنحى (...) الشعب اختارني وانا مستعد لان اضحي من اجله لانه هو من يقرر عن طريق الاليات الديمقراطية».

ونفى تقارير صحافية ذكرت ان القوات الامريكية سحبت الملف الامني من العراقيين واقدمت على اعادة انتشار في النجف وحول مدينة الصدر قائلا «ليس صحيحا ما يذكر في الصحف فاعادة الانتشار تتطلب موافقتي كقائد عام للقوات المسلحة وهذا لم يحصل».

واضاف «نحن احيانا بحاجة الى اسناد وقد تكون هناك عمليات تتطلب الاعتماد على القوة المتعددة الجنسيات ليس اكثر».

وحول حادث اقتحام حسينية المصطفى قبل اكثر من 10 ايام، اضاف الجعفري «ان الطرف المنفذ للاقتحام هو عراقي بمساندة قوة من التحالف وما يزال التحقيق جاريا في المسألة لمعرفة ما اذا كان المكان ملجأ للارهابيين».

وقد نفى الجيش الامريكي مسؤوليته عن اقتحام الحسينية الواقعة في حي اور شمال شرق بغداد حيث قتل 17 شيعيا مؤكدا ان القوات العراقية الخاصة قادت هذه العملية بهدف «ملاحقة خلية ارهابية».

اجتماع أمريكي ـ ايراني سيحصل في بغداد قريبا

■ بغداد ـ «القدس العربي»: أعلن رئيس الوزراء المنتهية ولايته ابراهيم الجعفري انه سيتم خلال الأيام القليلة المقبلة عقد اجتماع أمريكي ـ ايراني في العراق.

وقال في مؤتمر صحافي عقده امس الخميس عقب اجتماع لمجلس الوزراء: «ان الاجتماع بين الطرفين الأمريكي والايراني هو مكسب بالنسبة للعراق».

وأضاف الجعفري: «نحن لنا ثالوث في العلاقات السياسية، يتمثل بالآخر الاقليمي والآخر الدولي».

وأوضح: «نحن نتمنى ان يتعامل الطرفان بشكل ايجابي لان هذه العلاقة تؤثر وتتأثر فينا».

وبين: «نحن منذ البداية كنا نتمنى ان تتحسن العلاقات بين دول العالم الكبرى ودول الجوار الجغرافية سواء كانت سورية وايران او تركيا أو السعودية أو الكويت لأنها دول نرتبط معها بحدود مشتركة».

وأشار الجعفري الى: «ان الشيء المهم في هذا الأمر هو ان هذا الاجتماع جاء بمبادرة عراقية اذ ان السيد عبد العزيز الحكيم هو الذي دعا اليه».

الهاشمي ابرز المرشحين لرئاسة البرلمان الجديد والجعفري يقر بوجود خلافات بين الائتلاف الشيعي

بغداد ـ «القدس العربي»:

اقر ابراهيم الجعفري بوجود خلافات داخل الائتلاف الشيعي وجاء الاعتراف في مؤتمر صحافي عقدة الخميس قائلا: «ان وجود أو عدم وجود خلاف داخل الائتلاف لم يعد أمرا خافيا».

وأضاف الجعفري: «ان الائتلاف مارس حقه الطبيعي في التعامل مع المرشحين لمنصب رئيس الوزراء بشوطين، شوط اختزال الأربعة الذين تم ترشيحهم الى اثنين عن طريق التوافق وبعد ذلك تم اختيار واحد من الاثنين عن طريق الانتخابات وهي طريقة حضارية يعتز بها الائتلاف». وأشار الى: «ان الخلافات موجودة وهي ظاهرة صحية يجب وجودها في جميع المؤسسات وحتى داخل الأسرة». وأوضح الجعفري: «ان الوحدة الوطنية هي ليست قرارا يتخذ بل انه أمر أخلاقي قبل كل شيء وان الشعب العراقي هو الذي يمنحنا هذه الوحدة من خلال ما يقوله وما يتصوره».

من جانبة ذكر عضو مجلس النواب عن (جبهة التوافق) السيد حسين الفلوجي أن الجبهة (سنية) جاهزة لتسمية مرشحها لمنصب رئيس البرلمان، في حين المحت مصادر برلمانية أن المرشح ربما يكون رئيس الحزب الاسلامي طارق الهاشمي.

وقال الفلوجي: «تم الاتفاق بين المكونات الثلاثة الرئيسية في العراق على تسمية رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية ورئيس البرلمان، ضمن صفقة واحدة». وتابع «.. وبالتالي، وحسب مبدأ التوافق، فان رئيس مجلس النواب من حصة جبهة التوافق».

وحسب (منهج التوافق) الذي جرى اعتماده بين المكونات الرئيسية في العراق (الشيعة ـ الأكراد ـ السنة)، فان منصب رئيس البرلمان هو من حصة العرب السنة.

وبين الفلوجي أنه «جرى الحديث في الجبهة حول مرشح (محدد).. لكن ليس رسميا، والجبهة بامكانها أن تهيئ مرشحها ليكون جاهزا».

وأوضح أن الجبهة، وهي ثالث أكبر كتلة برلمانية.. ولها 44 مقعدا من مجموع 275، سيكون لها «مرشح واحد فقط لهذا المنصب». ولم يشر الفلوجي الى اسم المرشح، لكن بعض أعضاء البرلمان من كتل أخرى ألمحوا الى أن مرشح (جبهة التوافق) لرئاسة البرلمان سيكون رئيس الحزب الاسلامي العراقي الدكتور طارق الهاشمي.

الاكراد والمجلس الأعلى اتفقا على صفقة بشأن كركوك مقابل دعم عبدالمهدي

صحف: رايس غسلت يديها من موظفيها في العراق وزيارتها ساهمت في تعقيد الوضع بدل حله

لندن ـ «القدس العربي»:

منذ الانتخابات العراقية الاخيرة في كانون الاول (ديسمبر) وموظفو وزارة الخارجية الامريكية يكتبون رسائل وتقارير مثيرة للخارجية في واشنطن عن تردي الوضع الأمني، وتصاعد العنف الطائفي، ففي الشهر الماضي قامت الميليشيات الشيعية بقتل افراد من السنة، والرقم ثمانية اضعاف ما تقوم به الجماعات المسلحة ضد الشيعة، وتجري هذه الاحداث في ظل غياب واضح لاستراتيجية امريكية قوية للعراق، حيث يتم استخدام الاستراتيجية التي اشار اليها الرئيس الامريكي جورج بوش، في خطاباته الاخيرة والقائمة على تدريب القوات العراقية حتى تصل لدرجة تكون فيها قادرة على استلام الامن بنفسها، كذريعة من الميليشيات الشيعية لاختراق المراكز الحساسة في الوزارات والادارات، مما يعني كما يقول سيدني بلومنتال في مقال له في صحيفة «الغارديان» البريطانية ان الاستراتيجية الهادفة لانشاء قوى أمن تعمل على استقرار البلاد، تتحول الي عامل في انحدار البلاد نحو كارثة الحرب الاهلية. ويعلق الكاتب ان رسائل الموظفين الميدانيين في العراق للخارجية، عادة ما يتم تجاهلها او التشكيك بها او يفهم منها ان كتابها غير موالين.

ويقول ان ادارة بوش، بدلا من التعامل مع هذه التقارير الصريحة في حديثها عن الوضع، تتصرف وكأن سياستها في السيطرة على البلاد تعمل بشكل جيد، وينقل عن مسؤول في الخارجية قوله ان هذه الاستراتيجية «ما هي الا خداع للنفس بوجود حل في غياب الحل»، وبناء على فرضية مزعومة بان المقاومة تمت السيطرة عليها يقوم الجيش الامريكي بالانسحاب من المناطق الخطيرة، خاصة قلب المدن الى الارياف، لاظهار ان استراتيجية واشنطن ناجحة، ولكن الاعمال التي لا يريد الجيش الامريكي القيام بها تحول الى فريق اعادة الاعمار المؤقت، الذي يعمل فيه موظفون اجانب.

وترفض وزارة الدفاع «البنتاغون» توفير حراس لهؤلاء العاملين الاجانب، مما يعني اعتمادهم على شركات التعهدات الامنية المنتشرة في العراق الان. ويقول الكاتب ان تقارير الخارجية عن الوضع في العراق قبل الحرب وضرورة تركيز الجهود الكبيرة من اجل الاعمار كانت صحيحة وتم استبعادها والان تتم معاقبة الذين يكتبون تقارير تحلل الوضع بطريقة جيدة. ويقول الكاتب انه في ظل الوضع الذي تعيشه وزارة الخارجية، قامت كوندوليزا رايس بغسل يديها من الموظفين العاملين معها، مشيرا الى ان قدراتها الادارية محدودة، وسلمت كل الملفات المتعلقة باعادة اعمار العراق لمساعدها فيليب زيلكو.

وفي الوقت الذي كانت وزارتها تعاني من تراجع في المعنويات، قررت رايس السفر الى انكلترا، في رحلة علاقات عامة ولقاء وزير الخارجية البريطاني جاك ستررو في منطقته الانتخابية بلاكبيرن. واعترفت في الزيارة بان ادارة بوش ارتكبت الاف الاخطاء في العراق ولكنها دافعت عن استراتيجية بوش، ومن ثم قامت بصب النار على الزيت عندما قامت مع ستررو بزيارة بغداد في محاولة لاجبار الجعفري على التنحي عن تشكيل الحكومة الذي كلفته بها القائمة الشيعية في البرلمان.

ونقل الكاتب عن مسؤول في الخارجية، «هل تصدق اننا وبعد فيتنام نعيد تكرار الاخطاء». ولا زالت زيارة رايس وزيرة الخارجية الامريكية ووزير الخارجية البريطاني جاك ستررو، للعراق تتفاعل، حيث انتقد مقربون من ابراهيم الجعفري الذي اصبح في مركز الجدال حول تشكيل الحكومة العراقية الزيارة وقالوا انها عقدت الوضع بدلا من المساهمة في الحل. وطالبت رايس في الزيارة بتكليف رجل قوي لتشكيل الحكومة في اشارة غير مباشرة الى فشل الجعفري في حل عدد من الملفات المهمة، منها ملف الامن، والاقتصاد.. وعبر عدد من المسؤولين السنة والاكراد عن نفس الموضوع، حيث نقلت صحيفة «نيويورك تايمز» عن مسؤول كردي «لقد عقدا الامر، ومن الصعب الان التوصل لحل». وانتقدت الصحيفة اليمينية الامريكية «وول ستريت جورنال» الزيارة قائلة في افتتاحيتها انها لم تخدم اي هدف، خاصة ان الوزيرين اختارا اتخاذ مواقف مع هذا الطرف ضد ذاك، حيث ابرزا تعاطفا ودعما مع عادل عبد المهدي، نائب الرئيس العراقي ضد الجعفري، واتخذ المهدي الذي هزم في انتخابات الائتلاف الشيعي بصوت واحد مرجح لصالح الجعفري، الفرصة لمطالبة الاخير بالتنحي. ودافعت الصحيفة عن الجعفري، قائلة انه وان فشل الا انه مخلص، كما ان علاقته مع ايران ليست بمستوى تلك العلاقة التي يقيمها المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق، الذي يتزعمه عبد العزيز الحكيم. وقالت ان قدرات المهدي والافكار الاقتصادية التي يدافع عنها لا تعفي انه مرشح حزب الحكيم، وهو الحزب الذي تتهم الميليشيات التابعة له بارتكاب العديد من عمليات القتل والتصفية واقامة الاقبية لاعتقال السنة.

وترى الصحيفة ان بروز اسم عادل عبد المهدي، له علاقة بالاكراد، خاصة جلال طالباني الرئيس العراقي حيث توصل الطرفان، الى صفقة تستجيب لمطالب الاكراد في المدينة الغنية بالنفط كركوك، التي يعتبرونها عاصمة لاقليمهم. وكان الاكراد قد اتهموا الجعفري بالتلكؤ في تقديم صيغ لحل الأزمة في كركوك. ورفضت الصحيفة تبريرات رايس ان من حق امريكا التدخل في العراق لأن الامريكيين من دافعي الضرائب يقومون بصب الاموال في العراق. وحذرت الصحيفة ان مواقف رايس ودعمها لعبد المهدي ربما اعطت مقتدى الصدر، الذي لا يحب عبد المهدي المبرر. وتفضل الصحيفة ترك الجعفري يحاول ويفشل بدلا من اظهار ان امريكا كانت عاملا في فشله. وحذرت قائلة من ان المشاعر الشيعية تتصاعد ضد امريكا، حيث قالت ان هذا يعود لتراجع امريكا عن سياسة اجتثاث البعث، وقالت ان الشيعة يقومون الان بعمليات القتل والانتقام من السنة لان امريكا لم تعد قادرة على حمايتهم حسب زعم الصحيفة. ولم تفلت الزيارة من انتقادات دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الامريكي الذي رفض فكرة «الاف الاخطاء» التي تحدثت عنها رايس.

وقال رامسفيلد في مقابلة مع اذاعة «دبليو دي ايه واي» في داكوتا الشمالية والتي نشر مضمونها البنتاغون «حقيقة، لا اعرف عم كانت تتحدث». واكد رامسفيلد الذي طلب منه اخيرا عدد كبير من الجنرالات المتقاعدين ان يستقيل، انه لا تتحدد اي استراتيجية عسكرية نهائيا فور اجراء الاتصال مع العدو «وينبغي ايضا ان يتم تصحيح الموقف باستمرار وتغيير التكتيك والتقنية والاجراء». وقال «اذا تحدث احد عن خطأ تكتيكي، اعتقد انه يتعلق بنقص في التفهم، وعلى اي حال هذا مما افهمه في الحرب».